

التقرير الرابع للجنة "أ"

(مسوّدة)

عقدت اللجنة "أ" جلستها الحادية عشرة في ٢٤ أيار/ مايو ٢٠٠٨ برئاسة الدكتور فرانيسكو تشيكونيا (إيطاليا).

وتقرر توصية جمعية الصحة العالمية الحادية والستين باعتماد القرار المرفق المتعلق بالبند التالي من جدول الأعمال:

١١- المسائل التقنية والصحية

١١-١١ تغيير المناخ والصحة

قرار واحد بصيغته المعدلة

البند ١١-١١ من جدول الأعمال

تغيير المناخ والصحة

جمعية الصحة العالمية الحادية والستون،

بعد النظر في التقرير الخاص بتغيير المناخ والصحة؛

إذ تذكر بالقرار جص ع ٥١-٢٩ بشأن حماية الصحة البشرية من المخاطر المتصلة بتغيير المناخ واستنفاد أوزون الطبقة الستراتوسفيرية، وإذ تقر وترحب بما أنجزته منظمة الصحة العالمية حتى الآن من أعمال بغية تنفيذه؛

وإذ تقر بأنه في غضون ذلك تحسنت إلى حد بعيد البيانات العلمية الدالة على أثر زيادة غازات الدفيئة في الغلاف الجوي وعلى العواقب المحتملة بالنسبة إلى صحة الإنسان؛

وإذ تشير مع القلق إلى النتائج الحديثة التي توصل إليها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيير المناخ والتي مفادها أن آثار ارتفاع درجات الحرارة أصبحت ملحوظة بالفعل في بعض مناحي الصحة البشرية، وأن من المتوقع أن تكون المحصلة العالمية النهائية لتغيير المناخ سلبية بالنسبة إلى صحة الإنسان، وخصوصاً في البلدان النامية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والمجتمعات المحلية السريعة التأثر والأقل قدرة على الاستعداد لهذا التغيير والتكيف معه، وأن التعرض للتغيير المقدر في المناخ يمكن أن يضر بالحالة الصحية لملايين البشر، وذلك من خلال الزيادة في حالات سوء التغذية والوفاة والمرض والإصابة نتيجة الظواهر الجوية المتطرفة، وفي عبء مرض الإسهال، وفي تواتر الإصابة بالأمراض القلبية التنفسية، ومن خلال تغيير توزيع بعض نواقل الأمراض المعدية؛

وإذ تشير كذلك إلى أن تغيير المناخ يمكن أن يهدد تحقيق المرامي الإنمائية للألفية، بما في ذلك المرامي المتعلقة بالصحة، وأن يقوض الجهود التي تبذلها الأمانة والدول الأعضاء من أجل تحسين الصحة العمومية والحد من عدم المساواة في مجال الصحة على نطاق العالم؛

وإذ تقر بأهمية التصدي في التوقيت المناسب للآثار اللاحقة بالصحة من جراء تغيير المناخ الناجم عن الآثار التراكمية لانبعاثات غازات الدفيئة وإذ تقر كذلك بأن إيجاد حلول لمشكلة آثار تغيير المناخ في الصحة ينبغي أن يُعتبر مسؤولية مشتركة لكل الدول وينبغي للبلدان المتقدمة أن تقدم المساعدة إلى البلدان النامية في هذا الصدد؛

وإذ تقر بضرورة مساعدة الدول الأعضاء على تقدير آثار تغيير المناخ في الصحة والنظم الصحية في بلدانها وعلى تحديد الاستراتيجيات والتدابير الملائمة والشاملة للتصدي لتلك الآثار وعلى بناء القدرة داخل قطاع الصحة على القيام بذلك، من خلال العمل مع الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين من أجل إذكاء الوعي بآثار تغيير المناخ في الصحة في بلدانهم واتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي لها؛

وإذ تقرر كذلك بأن تعزيز النظم الصحية كي تتمكن من التعامل مع التغيرات التدريجية والصدمات المفاجئة، على السواء، يُعد أولوية أساسية من حيث التصدي لآثار تغيّر المناخ المباشرة وغير المباشرة في الصحة،

١- تطلب إلى المدير العام ما يلي:

(١) الاستمرار في استرعاء اهتمام الجمهور ووضعي السياسات إلى المخاطر الجسيمة التي يشكلها تغيّر المناخ على الصحة في العالم وعلى تحقيق المرامي الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة، والعمل مع كل من منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ وسائر المنظمات المعنية التابعة للأمم المتحدة، وذلك في سياق مبادرات إصلاح الأمم المتحدة، والعمل مع الوكالات الوطنية والدولية، لضمان فهم هذه الآثار الواقعة على الصحة وفهم تداعياتها في الموارد ووضعها في الحسبان لدى مواصلة إعداد الاستجابات الوطنية والدولية لتغيّر المناخ؛

(٢) المواظبة على إشراك برنامج عمل نيروبي بشأن آثار تغيّر المناخ وقابلية التأثر والتكيف معه، الخاص باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، لضمان توثيق صلته بقطاع الصحة، وإبلاغ الدول الأعضاء أولاً بأول بالمعلومات اللازمة عن البرنامج بغية تسهيل مشاركتها فيه، حسب الاقتضاء، واستفادتها من حصائله؛

(٣) العمل على تعزيز قيام هيئات الأمم المتحدة المختصة بدراسة آثار تغيّر المناخ على الصحة، وذلك من أجل مساعدة البلدان النامية على معالجة آثار المناخ على الصحة؛

(٤) مواصلة التعاون الوثيق مع الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة المعنية وسائر الوكالات وهيئات التمويل من أجل تنمية القدرة على تقدير مخاطر تغيّر المناخ على صحة الإنسان وتنفيذ تدابير الاستجابة بفعالية، من خلال التشجيع على تنفيذ المزيد من البحوث والمشاريع الرائدة في هذا المجال، بما في ذلك العمل الخاص بالأمور التالية:

(أ) سرعة تأثر الصحة بتغيّر المناخ ومدى وطبيعة سرعة التأثر ضده؛

(ب) الاستراتيجيات والتدابير المتعلقة بحماية الصحة من تغيّر المناخ، وفعالية هذه الاستراتيجيات والتدابير، بما في ذلك مردوديتها؛

(ج) الآثار التي تلحق بالصحة نتيجة تدابير التكيف والتخفيف المحتملة في قطاعات أخرى مثل الحياة البحرية وموارد المياه واستخدام الأراضي والنقل، وخصوصاً حيثما يمكن أن تكون لها فوائد إيجابية بالنسبة إلى حماية الصحة؛

(د) تقديم الدعم بالقرارات وسائر الوسائل، كالترصّد والرصد، من أجل تقدير مدى سرعة التأثر والآثار اللاحقة بالصحة والعمل على اتخاذ التدابير على النحو الملائم؛

(هـ) تقدير التكاليف المالية المحتملة وسائر الموارد اللازمة لحماية الصحة من تغيّر المناخ؛

(٥) التشاور مع الدول الأعضاء بشأن إعداد خطة عمل لتعزيز الدعم التقني الذي تقدمه المنظمة إلى الدول الأعضاء لتقدير ومواجهة آثار تغير المناخ في الصحة والنظم الصحية، بما في ذلك الوسائل العملية والمنهجيات والآليات الخاصة بتسهيل تبادل المعلومات وأفضل الممارسات والتنسيق بين الدول الأعضاء، وعرض مسودة خطة عمل على المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والعشرين بعد المائة؛

٢- تحت الدول الأعضاء على ما يلي:

(١) اتخاذ التدابير الصحية ودمجها في الخطط الوطنية للتكيف مع تغير المناخ حسب الاقتضاء؛

(٢) بناء قدرات قادة الصحة العمومية كي يستبقوا الأمور في تقديم الإرشادات التقنية بشأن القضايا الصحية، وكي يتمتعوا بالكفاءة في وضع وتنفيذ استراتيجيات معالجة آثار تغير المناخ والتكيف معه، والاضطلاع بالدور القيادي في دعم الإجراءات السريعة والشاملة الضرورية؛

(٣) تعزيز قدرة النظم الصحية على رصد آثار تغير المناخ على الصحة وتقليلها إلى أدنى حد ممكن، من خلال التدابير الوقائية والتأهب والاستجابة في الوقت المناسب والتصدي للكوارث الطبيعية؛

(٤) تعزيز مشاركة قطاع الصحة وتعاونه بفعالية مع كل القطاعات ذات الصلة والوكالات ذات الصلة والشركاء الرئيسيين على الصعيدين الوطني والعالمي من أجل الحد من المخاطر الصحية الحالية والمقدرة من جراء تغير المناخ؛

(٥) الإعراب، عن الالتزام الوطني بمواجهة التحديات التي يفرضها تغير المناخ على صحة الإنسان، وإعطاء توجيهات واضحة لأعمال التخطيط والاستثمارات على المستوى الوطني بهدف معالجة آثار تغير المناخ على الصحة؛

= = =